

## فوق الطاولاة

فراس القاضي

### ألف باء

حدثنا التالي لن يقتصر على أنه حتماً في المستقبل القريب، لا بد أن مكاناً بحثياً ما، أو جامعة ما، سيتحدثون عن التجربة السورية فيما يسمى جمركة الموبايلات، وسيفردون فصولاً ليس عن تقاضي ضريبة مرتفعة جداً على سلع لا تنتجها وخدمة لا تقدمها، بل أيضاً عن زيادة هذه الضريبة على السلعة التي لا تنتجها والخدمة التي لا تقدمها كل فترة، فهناك حديث أهم في عمق الغاية مما يجري، ومن هذا التوحش في الجبابة.

ألف باء التجارة والاستثمار، هو أنك إن أردت زيادة مرباحك، فالطريقة الأسرع والاستثمار، هي تخفيض سعر السلعة أو الخدمة، طبعاً الحديث هنا عن السلعة التي تنتجها وتدفع ثمن موادها الأولية وأجور عمال إنتاجها وكل ما يتعلق بها، فما بالك بسلعة لا تعرف عنها شيئاً، يتم تخفيض السعر بحيث يصبح بمقدور الجميع، أو الأغلبية على الأقل شراؤها والاستفادة منها، وهذه الحيلة أو الطريقة ليست اختراعاً جديداً، بل قديمة قدم تاريخ التجارة، فكيف ستربح الحكومة، وتستفيد خزينة الدولة إن حدث العكس؟ أي إن أحجم الناس عن دفع ثمن سلعة أو خدمة بسبب ارتفاعها الخيالي؟ من الخاسر في هذه الحالة؟ ومهما كانت نسبة القادرين على الدفع، فهل سيعوضون مرباح ما ستدفعه الأغلبية العظمى؟

ألف باء فرض الضرائب والغرامات والضرائب، هو ألا تتسبب بتعطيل الحياة الاقتصادية، أما هنا، فهي قد تتسبب بتعطيل الحياة بشكل عام، وذلك لأن الهائفت الذكي - الذي لا يقل سعر أي نوع متوسط منه عن المليون ونصف المليون ليرة - لم يعد رفاهية، ولا كماليات، بل ضرورة شديدة جداً، وذلك لأن الحكومة ذاتها التي ترفع الضرائب على أجهزة الموبايل الواردة من الخارج كهدايا للناس، والتي وبشكل طبيعي - ستسبب برفع أسعار الأجهزة في السوق الداخلية أيضاً، هي التي ربطت حياة المواطن السوري كاملة بالهائفت الذكي عبر تطبيق (وين الذي منه نأكل ونشرب ونحصل على الغاز والمحروقات وكل شيء.

ألف باء الإقناع، هو أن تقدم لمن تريد تحصيل ضريبة كبيرة كانت أم صغيرة، منه، شرحاً مقنعاً عن سبب فرضها أساساً، خاصة إن كانت غريبة وعجيبة وغير مبررة وغير مسبوقة، ثم تعريفة على الغاية الاستثنائية التي أجبرت فرضها على اتخاذ مثل هذا القرار العجائبي، ثم إلى أين ستذهب هذه الضريبة، وكيف سيستفيد هو شخصياً منها، ليطمئن بأن ما دفعه هنا سيعود عليه هناك، لأن ما سبق، قد، وأقول، يدفعه للتفكير بإيجاد طريقة ما ليفعلها، وكل ما سبق لم يحصل حتى اللحظة.

ألف باء فرض الضرائب، هو أن تكون أساساً كجبة مانحة للدخل الشهري، على علم بأن ما تعطيه لهذه الشريحة أو تلك، يسمح لهم بدفع الضريبة التي تريدها منهم، أما أن تعطي بخسلاً لا يتجاوز ١٥٠ ألف ليرة بأفضل أحواله، وتطلب ممن تعطيم هذا الدخل دفع عشرة أضعافه كضريبة لحمله جهاز موبايل، فحتماً أنت الخاسر.

ألف باء تصريف ما يصعب تصديره، هو تقديم ميزات إضافية، بحيث أن من سيدفع كل هذه الضريبة، سيجاول إقناع نفسه بأن ما دفعه ميره بكذا وكذا، أما أن تفرض ضريبة خيالية ليحصل على خدمة متاحة للجميع، فحتماً لن يتشجع حتى على التفكير بدفعها.

ألف باء الحصص على الاقتصاد، هو ألا تدفع الناس لارتكاب المخالفات للتهرب مما تفرضه عليهم، وبالتالي نهاب ما يدفعه لاقتصاد الظل وليس إلى خزينة الدولة، واليوم بدأت تتسع تجارة ما يعرف بـ(ضرب الرقم السري للجهاز)، والتي صار القادرون عليها يتقاضون مبالغ جيدة في سبيل الهروب من الجمركة.

ألف باء الجواز، هو أن تسمح لفقر وصلته هدية من أخت أو ابن أو صديق أو قريب، أن يفرح ولو لمرّة في حياته بما يملك شيء جميل وجديد، ويشعر ولو لمرّة في حياته بأنه مثل البقية.

ألف باء العمل، هو أن تقديري - على الأقل - بتلك المقلوة الجميلة: إنني لأستحي أن أظلم من لا يجد على تانصراً إلا الله.

## ٣٠ بالمئة من البطاريات تتلف بعد استخدامها بأشهر قليلة

### مبيع بطارية ٢٠٠ أمبير يبدأ من ٧٠٠ ألف حتى ٩ ملايين ليرة

### مركز بحوث الطاقة: نعيد النظر في آلية عمل مختبرات مكونات الطاقات البديلة



عبد الهادي شباط

يشككي الكثير من المواطنين من فوضى مبيع المدخرات (البطاريات) والواح الطاقة الشمسية وغيرها من مستلزمات منظومة الطاقة البديلة لجهة الفروقات السعرية وغياب الغلات وسرعة تلف هذه المدخرات. وفي حديث لـ«الوطن»، مع أحد العاملين (مهندس) في تركيب منظومات الطاقة البديلة قدر أن ٣٠ بالمئة من المدخرات (البطاريات) المعروضة في السوق تتلف بعد استخدامها بأشهر بسيطة، علماً أن ٩٠ بالمئة من البطاريات التي يتم استخدامها في منظومات الطاقات البديلة هي هندية الصنع و١١٠ بالمئة تباع تحت سميات مختلفة (كوي- مغربي - تونسي وغيره) لكن في المحصلة كلها صينيين.

وعن الأسعار بين أن هناك تفاوتاً كبيراً في الأسعار يعود لاستطاعة البطارية ومصنعها ومثال على ذلك البطارية من استطاعة ٢٠٠ أمبير (الوطنية) صناعة محلية تباع بحدود ٧٠٠ ألف ليرة في حين استطاعة نفسها من صناعة هندية يصل سعرها للضعف ١.٤ مليون ليرة ويصل سعر بطاريات الليثيوم) لحدود ٩ ملايين ليرة.

وعن تلف البطاريات بسبب حالات سوء الاستخدام قدر أنها بحدود ١٠ بالمئة لكنه في مبيع اللوح الشمسية (الألواح) اعتبر أن نسبة التلاعب وحجم المهرب (الداخل) بطرق غير شرعية أكبر بكثير من المدخرات وبناء عليه يختلف سعر مبيع اللوح من منطقة إلى أخرى.

وفي اتصال هاتفي مع رئيس جمعية حماية المستهلك عبدالعزيز المهدي أوضح أن هناك الكثير من الشكاوى

تزد للجمعية حول حالة الغش التي يتعرض لها المستهلكون عند شرائهم مكونات الطاقات البديلة وأن هناك حالة فوضى في السوق وعدم التقيد بأي تعليمات حول الالتزام بصحة مبيع البطاريات والألواح الشمسية. والمختبرات التي يتم توريدها في مركز بحوث الطاقة أنه تتم إعادة النظر في آلية اختيار مكونات منظومة الطاقات البديلة بما يسمح بالحصول على نتائج أدق عند اختبار مكونات المختبرات وأن المجال متاح أمام من يرغب من القطاع العام أو الخاص بالترخيص لمثل هذه المخابر في حين ينصح حالياً بأن يتم طلب الكاتلة عند شراء أي من مكونات منظومات هذه الطاقات البديلة أو الاستعانة بمن لديهم خبرة في شراء أو التوجه للمعول بها حركياً، مبيناً أنه لدى المركز لجاناً واحدة خاصة بالكشف والتحقق من مستلزمات

وكان مركز بحوث الطاقة شدد على ضرورة الالتزام بالحصول على وثيقة صادرة عن المركز الوطني لبحوث الطاقة تثبت موافقته على منح إجازة الاستيراد (مكونات منظومات الطاقات البديلة) والتنسيق مع الإدارة العامة للجمارك لجهة إعلام المركز الوطني بالتوريدات من التجهيزات الكهربية واللواطف الشمسية وغيرها من المدخرات ليتمكن المركز من التحقق والمطابقة بين التوريدات وإجازة الاستيراد وذلك عبر طلب عينات والتحقق منها في المركز وفي حال تعذر نقل العينات إلى المركز يتم إرسال لجنة الكشف للمنفق الحدودي الذي قدمت منه المواد للكشف عليها والتحقق منها وفي تم لحظ مخالفة وبتت عدم مطابقتها لإجازة الاستيراد يتم التعامل مع هذه البضائع على أنها مخالفة من الجمارك ويتم اتخاذ الإجراءات بحق المعول بها حركياً، مبيناً أنه لدى المركز لجاناً واحدة خاصة بالكشف والتحقق من مستلزمات

## ٩ بالمئة من السيارات ذات الاستهلاك العالي للبنزين في سورية.. حكومية

### د. حزوري لـ«الوطن»: السيارات الحكومية تنفق وسطياً أكثر من مليوني لتر بنزين شهرياً بقيمة تتجاوز ٨ مليارات ليرة



جلنار العلي

كشف مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمود أسعد في تصريح لـ«الوطن» أن عدد السيارات السياحية الحكومية التي تزيد سعة محركها عن ١٦٠٠ CC تبلغ ١٤٢٢٥ سيارة، في حين يصل عدد السيارات الخاصة من ذات النوع إلى ١٦٠٩٨٧ سيارة.

وحول ذلك تواصلت لـ«الوطن» مع أحد أصحاب مكاتب السيارات لمعرفة حجم الاستهلاك الشهري للبنزين لمثل هذه السيارات، حيث بين أن السيارة التي تصل سعة محركها إلى ١٦٠٠ CC تسير ١٦٠ كيلو متراً في (التنك)، أي إنها في حال كانت تسير يوميا ٣٠ كيلو متراً فإنها تحتاج شهرياً إلى ٩ (تنكات)، لافتاً إلى أن أغلب السيارات الموجودة في سورية قديمة وغير اقتصادية.

## سورية تملك أكبر أسطول سيارات حكومي في المنطقة

وزارة النقل، قال حزوري: «إذا كان عدد السيارات الحكومية ذات سعة المحرك أكبر من ١٦٠٠ CC يبلغ ١٤٢٢٥ سيارة من مختلف الفئات، فيمقارنتها بعدد السيارات الخاصة البالغ ١٦٠٩٨٧ سيارة، وللمعرة استهلاك البنزين، أجرى حزوري عملية حسابية، ففي حال قطعت كل سيارة الحكومية تبلغ نحو ٩ بالمئة، وهذه نسبة لا يستهان بها، وتستهلك قسماً كبيراً من البنزين الجارية للحكومة، وإذا تكلمنا عن حجم الاستهلاك من البنزين من دون نفقات الصيانة، فعلينا تقسيم السيارات الحكومية إلى شراخ أكثر تفصيلاً، مثلاً بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ CC، وأكبر من ٣٥٠٠ CC، حيث نجد أن تنكته البنزين (٢٠ لتراً) تكفي لقطع مسافة بين ١٦٠ كم للشريحة الأولى و٦٠ كم للشريحة الأخيرة، يضاف إلى ذلك قدم

المستوردين تعويم الأسواق بمادة السكر حالياً للمواطن السوري الذي يعاني من الغلاء الفاضل للأسعار فإنها لا تقدم نقطة من بحراجات المواطن. وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد أعلنت منذ أكثر من أسبوع أن المؤسسة السورية للتجارة بدأت طرح كميات من مادة السكر بسعر ٣٥٠٠ ليرة وذلك بالشوالات بإجمالي نصف مطلباً بضرورة تفعيل ثقافة الشكوى من المواطن في حال وجود أي خلل في الأسعار.

وتوقع الأزعط أن ينخفض سعر السكر خلال الفترة القادمة وينافس التسعيرة التنويمية الموضوعه حالياً بالتوازي مع عودة جلبة إنتاج معامل التونشر السكري في سورية.

وختم بالقول بأنه مهما فعلت وزارة التجارة الداخلية

## تجار السكر يضربون عرض الحائط بقرارات التموين

### كيلو السكر يصل في بعض المحال إلى ٥,٥٠٠ ليرة رغم تحديده من التجارة الداخلية ٣٩٠٠ ليرة

الأسبوعين ومنذ أسبوع تقريباً بدأ السعر بالانخفاض لكن بنسبة ضئيلة نتيجة انخفاض سعره لدى تاجر الجملة، لافتين إلى أن افتتاح دورة توزيع مواد مقننة جديدة من الممكن أن يساهم بخفض السعر قريباً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وفيها ماهر الأزعط أن الكميات التي طرحتها «السورية للتجارة» تعتبر غير كافية لذا لا يمكن أن يكون هناك تعويم للمادة بشكل أكبر ليكون هناك وفره بالأسواق وبالتالي ينخفض سعرها وتشديد الرقابة بشكل أكبر وخصوصاً خلال الفترة الحالية التي تزداد فيها مصروف العائلة مع بداية افتتاح المدارس والحاجة لشراء المستلزمات المدرسية وبدء موسم الموتة.

وأشار إلى أنه من المفترض من جميع التجار

جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: الكميات المطروحة غير كافية ومهما قدمت «السورية للتجارة» سببى نقطة في بحر حاجات المواطن